

متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية

م. م علي محمد راضي

كلية العلوم السياسية - جامعة ميسان - جمهورية العراق

<https://orcid.org/0009-0004-1391-8758>[Mail: alipolitical1996@gmail.com](mailto:alipolitical1996@gmail.com)

المستخلص

شهدت البيئة الدولية، في القرن الحادي والعشرين، العديد من التطورات والتحولت، التي شملت جميع مفاصل النظام العالمي، ولاسيما على الصعيد الامني، وأولى تلك التحولات تمثلت بالتغيير الذي طرأ على بعض الدول، لتصبح تحت مسمى (الدولة الفاشلة) كما يصفها البعض، اذ اصبحت تلك الدول ذات تأثير في البيئة الدولية، لكونها حاضنة لكل ما يهدد الامن العالمي بما فيها الجماعات العنفيه، ومنظمات تجارة الأسلحة، والمخدرات، والاتجار بالبشر، وايواء المرتزقة، فضلاً عن ذلك، شهد النظام العالمي ظهور (الارهاب العالمي)، الذي شهد من خلاله العالم بيئة أمنية مضطربة، اعادت رسم الاستراتيجيات الأمنية للدول الفاعلة في النظام الدولي، ومن ضمنها استراتيجية الحروب المستقبلية، التي خفضت من كلف الصدام المباشر بين الاقطاب المتصارعة التي اعتمدتها الدول الكبرى، ولاسيما بعد اتساع نطاقها وازدياد وتيرة تلك الحروب وفقاً لمجموعة متغيرات فرضتها بنية النظام العالمي.

كلمات مفتاحية: الحروب المستقبلية، متغيرات البيئة العالمية، الصراعات الدولية، توازن القوى، الحرب بالوكالة، الحروب التقنية.

Global system variables and future wars

Assist. Inst. Ali Muhammad Radhi

College of Political Sciences– University of Maysan – Republic of Iraq

<https://orcid.org/0009-0004-1391-8758>

[Mail: alipolitical1996@gmail.com](mailto:alipolitical1996@gmail.com)

Abstract

The international environment in the twenty-first century has witnessed many developments and transformations that included all aspects of the global system, especially at the security level. The first of these transformations was represented by the change that occurred in some countries to become under the name (failed state), as some describe it, they became influential in The international environment as an incubator for everything that threatens global security, including violent groups, arms and drug trafficking organizations, human trafficking, and the harboring of mercenaries. In addition, the global system has witnessed the emergence of (global terrorism), through which the world has witnessed a turbulent security environment and this has redrawn the security strategies of the active countries in The international system, including the strategy of future wars, which reduced the costs of direct conflict between the conflicting poles adopted by the major powers, especially after the expansion of their scope and the increase in the frequency of these wars according to a set of variables imposed by the structure of the global system.

Keywords: future wars, global environmental variables, international conflicts, balance of power, proxy war, technological wars.

المقدمة:

شهدَ النظام العالمي العديد من المتغيرات في السياسة الدولية وعلى كافة الاصعدة لاسيما تلك التي تخص طبيعة الحروب والصراعات ما بين الدول، والتي ترجمت بأشكال وأنواع البعض منها حديث غير متكرر، والبعض الاخر مستجد لأنماط سابقة بصيغ متطورة تواكب حداثة وتطور النظام العالمي، مما أدى الى التغير في السياسة الدولية التي بدورها مسؤولة عن ادارة الحروب المستقبلية، وبطبيعة الحال اي تغيرات في النظام العالمي تستدعي الباحثين والمحللين في الشأن الدولي الوقوف على تحليل وتفسير تلك المتغيرات وتأثيرها في مجريات النظام العالمي فضلاً عن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين التي تشكل الحروب ابرز تهديداته، لذا سنتعرف في هذا البحث على اهم المتغيرات في النظام العالمي، فضلاً عن البحث في نمط الحروب المستقبلية التي يواجهها النظام العالمي.

• اهمية البحث

تحظى دراسة المتغيرات في النظام العالمي ولاسيما الحرب بأهمية كبرى لدى الباحثين والكتاب والمهتمين بالظاهرة السياسية، فضلاً عن زيادة الاهتمام المطرد بموضوع المتغيرات التي اثرت بالحروب وخاصة بما يشهده النظام العالمي من سرعة في المتغيرات لم تشهده القرون الماضية بسبب الكثير من العوامل التي ساهمت في احداث تلك المتغيرات، والتي اثرت بدورها على انماط الحروب الحالية والمستقبلية.

• اهداف البحث

يسعى البحث الى الوصول وتحقيق الاهداف الاتية:

- 1_ بيان اهم المتغيرات في النظام العالمي.
- 2- البحث في المتغيرات الدولية والاقليمية في موازين القوى.
- 3- تفسير نمط الحروب المستقبلية.

• اشكالية البحث

تكمن اشكالية البحث في ضل وجود العديد من المتغيرات في النظام العالمي ولاسيما تلك ذات التأثير في نمط واستراتيجيات الحروب المستقبلية وكيفية إدارتها بالشكل الذي يتماشى مع المتغيرات المتسارعة في السياسة الدولية، وإزاء ما تقدم يمكن ان نطرح تساؤلات عدة اهمها:

- 1- ما اهم المتغيرات في النظام العالمي؟
- 2- كيف اصبح التحول في موازين القوى الاقليمية والدولية مؤثر في الحروب المستقبلية؟
- 3- ما نمط الحروب المستقبلية؟

• فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها، نتيجة للمتغيرات في النظام العالمي التي تخص الظاهرة السياسية تحديداً، شهد النظام استراتيجيات لحروب حديثة لتقليل كلف الصدام المباشر بين الاقطاب المتصارعة التي اعتمدتها الدول الكبرى ولاسيما بعد اتساع نطاقها وازدياد وتيرة تلك الحروب وفقاً لمجموعة متغيرات فرضتها بنية النظام العالمي.

• منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج التحليل النظري الذي يعتمد على تحليل المتغيرات ومن ثم تأثيرها في ظاهرة الحروب، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على تحليل الظاهرة من الجزء إلى الكل بما فيها ظاهرة الحروب كجزء من متغيرات النظام العالمي.

• هيكلية البحث

يشتمل البحث على مقدمة وثلاث محاور ومن ثم الخاتمة. يبحث المحور الاول في تطورات البيئة الدولية والتي تتضمن مطلبين الاول يبحث في ظهور الدولة الفاشلة، والثاني يبحث في الارهاب العابر للحدود، اما المحور الثاني فيبحث في المتغيرات في موازين القوى والذي يشمل المتغيرات الاقليمية، والمتغيرات الدولية، اما المحور الثالث جاء ليوضح نمط الحروب المستقبلية ويتضمن الحروب الذكية التقنية، والحروب بالوكالة.

المحور الاول: تطورات البيئة الدولية.

شهدت البيئة الدولية في القرن الحادي والعشرين العديد من التطورات والتحويلات التي شملت جميع مفاصل الساحة الدولية وبالأخص على الصعيد الامني، اولى تلك التحويلات كان ما يخص الدولة والتحول الذي طرأ على بعض الدول لتصبح تحت مسمى (الدولة الفاشلة) كما يصفها البعض، اذ اصبحت تلك الدول ذات تأثير في البيئة الدولية لكونها اصبحت حاضنة لكل ما يهدد الامن العالمي بما فيها الجماعات العنيفة، ومنظمات تجارة الاسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر وايواء المرتزقة، اي كل ما يشكل تهديد للسلم والامن الدوليين، واصبحت مصدر لتحقيق اهداف العديد من الدول، كما وشهد النظام العالمي ظهور جماعات مسلحة غير حكومية ذات تنظيم عالي الدقة وقوة تأهلها لان تقوم بكيان يشبه الدولة وما اطلق على هذه الجماعات بتسمية (الارهاب العالمي)، الذي شهد من خلاله العالم بيئة أمنية مضطربة اعادت رسم الاستراتيجيات الأمنية للدول الفاعلة في النظام الدولي ومن ضمنها استراتيجية الحروب المستقبلية، وهذا ما سنخوض تفاصيله وكما يأتي:

اولاً: ظهور الدولة الفاشلة

لقد مثلت قضية الدولة الفاشلة واحدة من اهم القضايا المطروحة خلال العقود الاخيرة فيما يتعلق بالامن الدولي، فهذه الدول لها تبعات وتأثيرات على مختلف أصعدة العلاقات الدولية، اذ ان واحدة من هذه التبعات ما يتعلق بمسألة الأمن وكيف تؤثر الدولة الفاشلة على

الامن الدولي والاقليمي، وقد استطاعت بعض الدول الكبرى ان تستغل مفهوم الدولة الفاشلة لمصالحها الخاصة بما فيها صناعة الحروب المستقبلية.

وعلى الرغم من أن مصطلح "الدول الفاشلة" ظهر في منتصف التسعينيات في سياق بحث واشنطن عن بوصلة جديدة توجه سياستها الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، إلا أن استخدام المصطلح شهد طفرة كبيرة مؤخراً وخصوصاً في أعقاب هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة، إذ عمل الهجوم الارهابي على تسريع النقاش حول الدول الفاشلة وانتقالها من مجرد مشكلة انسانية تتطلب تضافر الجهود لإنهاء المآسي الانسانية، الى مشكلة أمنية تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة.(1) وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول مغزى هذا الاهتمام وعمّا إذا كان يعبر فعلاً عن تطور موضوعي في رؤية ظاهرة الدول الفاشلة باعتبارها مهدد للاستقرار والسلم العالميين، وفي هذا السياق، لاحظ المحللون تشكل بيئة جديدة للأمن الدولي أصبحت فيها الدول الهشة / الفاشلة منصات للجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولانتشار المواد والأسلحة المحرمة دولياً، وبؤراً ساخنة للمنازعات الأهلية والأزمات الإنسانية، وقد دفعت أحداث 11/9 الرئيس جورج دبليو بوش إلى الزعم (في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام 2002) بأن " الدول الضعيفة مثل أفغانستان ، يمكن أن تمثل خطراً على مصالحنا القومية لا يقل عما تمثله الدول القوية(2).

اذ تعرف الدولة الفاشلة على انها الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني وعدم السيطرة على أراضيها وعاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعبها وانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة العنيفة على الموارد، وهناك تعريف اخر يقول ان الدولة الفاشلة هي الدولة التي تكون غير قادرة تماماً على المحافظة على كيانها بوصفها دولة، بسبب المشاكل الداخلية التي تهدد تماسكها والتي تفرض تحديات داخلية مؤثرة على النظام السياسي(3). وانطلاقاً من التعريف اعلاه تبرز عدة مؤشرات سياسية وعسكرية دالة على فشل الدولة تتمثل بشرعية نظام الحكم وعجزه في تقديم الخدمات العامة وضعف او انعدام تطبيق حكم القانون وانتشار انتهاك حقوق الانسان وضعف الدولة في السيطرة على العنف وعدم الاستقرار السياسي، وتزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول او فاعلين من غير الدول.(4)

والصراع الذي بات يهدد كيانات بعض الدول وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، أسهم في بروز ظاهرة الإرهاب التي أصبحت وسيلة لتفكيك الدول المستهدفة وتقسيمها، كمقدمة لتحويلها إلى دول تلصق بها تهمة الفشل، وتمهد لنشوء كيانات طائفية ومذهبية وإثنية متناحرة، في نظام عالمي غير واضح المعالم، فيرجح تاريخ العلاقات الدولية أنه عند صعود قوى جديدة، لا بد من اندلاع الصراعات مع القوى القائمة بالفعل، كذلك يرى بعض خبراء التاريخ أنّ الفترات الانتقالية في النظام الدولي تكون شديدة الخطورة على أمن الدول، من هنا يمكن فهم أسباب بعض الأزمات والصراعات المنتشرة في بعض دول المنطقة والعالم، وارتباطاتها بألية تمركز القوة أو انتقالها، ووسط هذا الجو المتوتر، دأبت بعض قوى العالم على استخدام مصطلح الدولة الفاشلة، كمبرر لاجتياح بلدان معينة أو لتحقيق مجموعة من أهداف سياستها الخارجية، وذلك بذريعة أنّ الدول الفاشلة تشكل تهديداً أمنياً عالمياً، خصوصاً وأنّ غياب المؤسسات في هذه الدول يؤمن ملاذاً آمناً للإرهابيين وأرضاً خصبة لتنامي التطرف(5).

وتتجلى الفكرة هنا في زعزعة الاستقرار، بصور ومشاهد ومظاهر متنوعة، غالباً ما تكون حميدة في الشكل إنما ليس في المضمون، ويجب أن ينفذها مواطنون من الدولة المستهدفة، عبر التدرج من التظاهر السلمي في بادئ الأمر، إلى

المظاهرات والاعتصامات الصاخبة، ثم إلى أعمال عنف تؤدي إلى التمرد والعصيان على هيبة الدولة، وصولاً إلى خلق فكرة "الدولة الفاشلة"، وهنا يبرز دور الإعلام طوال هذه المراحل، بالإشارة إلى أن هذه الدولة هي في الطريق نحو الفشل، وفي بعض الدول التي يتزعزع استقرارها بشكل كبير، يتحوّل النزاع إلى أعمال عسكرية ويصبح جزء معتبر من الدولة غير خاضع لسلطتها، وهنا يتم استخدام مصطلح "الإقليم غير المحكوم"، كمبرر لاتهام الدولة بالفشل.(6)

ثانياً: الإرهاب العابر للحدود

تميز القرنين العشرين والحادي والعشرين بانتشار المجموعات غير التابعة للدولة التي تضطلع بأنشطة داخلية أو دولية عابرة للحدود وهذه الصفة المميزة لها، إذ شهدت هذه المدة العديد من النزاعات المسلحة التي تشمل كيانات غير تابعة للدولة في السياق غير الدولي(7)، كما شهد القرن الحادي والعشرون ظهور الجماعات المنظمة المسلحة من غير الدول وتعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم القوة لتحقيق أهدافها وتلجأ إلى العمليات العسكرية غير النظامية لمواجهة الجيوش النظامية للدولة، وحظيت هذه الجماعات باهتمام المحللين والمفكرين، وقدم هؤلاء مفاهيمهم لهذه الفواعل فعدها "راجيف شودري": بأنها حركات من الافراد أو الجماعات المنظمة، اي أنها جهات فاعلة غير حكومية تستخدم العنف، وتمتلك قوة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، قادرة على التأثير في المستوى الوطني أو الدولي ولا تنتمي الى اي تحالف أو أي بلد أو دولة معينة(8)، وفي السياق ذاته تعرف دراسة لـ "المعهد الدنماركي للدراسات الدولية" (DIIS) هذه الفواعل بأنها: فواعل غير دولية تستخدم القوة أو التهديد بالقوة، من اجل تحقيق بعض الاهداف، وتمارس نفوذها على جزء من الإقليم، وعلى بعض السكان، ومن ثم فإن هذه الجماعات المتمثلة في بعض الاحيان بالوكلاء هم عبارة عن تنظيمات لديها سلاح، لكنها ليست تابعة للمؤسسات الامنية المحلية، سواء اكانت الشرطة ام الجيش، وتقوم باستخدام وتوظيف العنف المادي أو النفسي بشكل جماعي من اجل تحقيق اهدافها، وتقف في الغالب وجهاً ضد الدولة التي يفترض أنها تحتكر الاستخدام المشروع للعنف(9).

وفي العلاقات الدولية الاطراف الفاعلة غير الحكومية (VNSA (actors state-non violent) (تعرف أيضا باسم الجهات المسلحة غير الحكومية أو الجهات المسلحة غير التابعة للدولة)، هي افراد ومجموعات مستقلة كلياً أو جزئياً عن حكومات الدول والتي تستخدم العنف او التهديد بالعنف لتحقيق اهدافها، ويعرف "دافني جوسلين وويليام والاس" الجهات الفاعلة غير الحكومية استناداً إلى ثلاث معايير: الاول: يتعلق بعمل هذه الجهات التي تعمل بشكل مستقل عن السلطات، والثاني: النشاط ضمن شبكة عابرة للحدود، والثالث: هدفها التأثير في صنع القرار السياسي، كما تشهد الساحة الدولية زيادة في ظاهرة الجهات الفاعلة غير الحكومية، إذ يصف "سايوم براون" هذا الوضع بأنه نظام متعدد الأضلاع - نظام تفاعلي ومتشابه للغاية، ولكنه غير مركزي، ومتكون من أنواع كثيرة من الجهات الفاعلة، كبيرها وصغيرها، وتابعة لدول وغير تابعة لها، علاوة على ذلك يرى براون "ارتفاع نسبي في قوة الجهات الفاعلة غير الحكومية" والذي يمكن أن يسجل تحالفات مع جهات حكومية في نظام ديناميكي للعلاقات لا يمكن التنبؤ به إلى حد كبير، ومع التركيز على التطورات العسكرية العالمية، أن التطورات التكنولوجية وصلت إلى أبعد من الدول، إلى جهات غير حكومية، مما يعني أن الدول تفقد تفوقها العسكري على هذه الجماعات، فضلاً عن ذلك يقول أن نتيجة النظام العالمي المتعدد الاوجه اللجوء إلى استخدام الوكلاء أو ما يسمى بالحرب بالوكالة في التدخلات العسكرية(10).

ومن أجل توضيح أكثر يحدد الدكتور اسماعيل صبري مقلد جملة من المعايير لتحديد المقصود بالفاعل الدولي يمكن تلخيصه بالاتي

(11):

- 1- أن يكون له كيان قابل للتحديد.
 - 2- أن يكون حائزا لقدر من الموارد والامكانيات تؤهله لاتخاذ القرارات.
 - 3- إن تتوافر له المقدره على التفاعل مع غيره من الفاعلين.
 - 4- إن يتمتع بالقدرة على البقاء والاستمرار على المسرح الدولي.
- وأسهمت بيئة الانفلات والتسيب الناجمة عن فشل الدولة في تشكيل العديد من الفواعل العنيفة من غير الدول، ومنحتها بيئة خصبة لتزايد انشطتها غير الشرعية في ظل القصور الذي اصاب مؤسسات هذه الدولة ومقدرتها على الضبط والمراقبة، لذلك تتراوح دوائر أنشطة الفواعل المسلحة من غير الدول بين الدوائر المحلية والاقليمية والعالمية، ويمكن توضيحها بإختصار كالآتي:
- الدوائر المحلية: تمارس الفواعل من غير الدول نشاطها في نطاق حدود دولة واحدة، ويدخل في هذا الاطار حسب توصيف "ألوچ شريكتر" شيوخ القبائل وأمراء الحرب، وقطاع الطرق، والجماعات المسلحة، في ظل تحكمها في الموارد وحصولها على الدعم الشعبي والسيطرة على بعض المناطق مقابل انحسار سلطة الدولة وضعف سلطتها، ونذكر على سبيل المثال (جبهة النصرة) في سوريا، و(كتائب ما بعد الثورة وكتائب الثوار) في ليبيا.
 - الدوائر الإقليمية: إذ يتسع النطاق الذي تنشط فيه الفواعل المسلحة من غير الدول ليشمل اقليماً بعينه، سواء على مستوى الدعم، أو التحرك، وفاعلية التأثير، وعلى سبيل المثال (تنظيم داعش) في العراق وسوريا.
 - الدوائر العالمية: إذ يتسع نشاط نطاق الفواعل المسلحة من غير الدول وتأثيرها ليشمل العديد من المناطق والاقاليم دعماً وفاعلية ليصل في بعض الاحيان إلى تشكيل تحالفات إستراتيجية، يعمل الفاعل العالمي من خلالها في تقديم الدعم لجماعات أخرى اصغر منه، ولنا في تنظيم القاعدة بمختلف تفرعاته مثال بارز (12).
 - إذ إن الجهات المسلحة الفاعلة غير الحكومية تؤدي دورا بارزا وغالبا ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في كل الازمات الانسانية والسياسية تقريبا التي يواجهها المجتمع الدولي، لكونها نوعا جديدا من العناصر الفاعلة في العلاقات الدولية، إذ تمثل هذه الجهات خروجاً عن نظام السيادة التقليدية للدول من خلال طريقتين: الاول توفير بديل عن حكومة الدولة، والثاني تحدي احتكار العنف، ويؤكد "فيل ويليامز" انه في القرن الحادي والعشرين، اصبحت الجماعات الفاعلة من غير الدول تحدياً شائعاً للدولة القومية، إذ يناقش ويليامز بأن هذه الجهات تنبثق من سوء إدارة الدولة، والاسهام أيضا في زيادة تقويض حكم الدولة، فعندما تكون الدول ضعيفة وغير قادرة على خلق ولاء أو انتماء للحفاظ على ولاء شعوبها، عادة ما يتم تطوير صيغ أو أنماط بديلة للانتماء وهذا ما يجعل من الاسرة أو القبيلة أو اي مجموعة أخرى نقاط مرجعية رئيسة للعمل السياسي، وغالبا تأخذ شكل معارضة الدولة، ولا يمكن تجاهل ما أحدثته العولمة إذا لم يعد تدفق الاسلحة العابرة للحدود يخضع للرقابة الحصرية للدولة، إذ ساعدت العولمة هذه الجهات الفاعلة على تنمية رؤوس الاموال العابرة للحدود وتشبيد تحالفات فضلا عن فرص التمويل، إذ تشمل هذه الجهات مجموعات متنوعة من الكيانات المسلحة المنظمة المنخرطة في

النزاعات المسلحة الدولية والداخلية التي تحركها اساساً اهداف سياسية أو دينية أو ايديولوجية والتي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة (13).

المحور الثاني: المتغيرات في موازين القوى

يُعد التغيير من ابرز الظواهر التي تعترض مسارات وتفاعلات النظام الدولي من خلال تأثيرها في هيكلته وبنيته التفاعلية، فضلاً عن أداء وحداته، وينتج التغيير عما تشكله الأحداث والمتغيرات التي تشهدها البيئتين الداخلية والإقليمية فضلاً عن البيئة الدولية، وما تولده من دوافع ومحفزات توجه حركة التغيير باتجاه إيجاد بيئة دولية جديدة، تتبناها القوى العالمية الراغبة في التغيير سعياً منها في ضمان مصالحها وأهدافها، فضلاً عن التعبير عن قدراتها ومدى تأثيرها في إدارة التفاعلات الدولية وتوجيهها، إذ أن حركة التغيير في سياسات وتفاعلات النظام الدولي فضلاً عن هيكلته لم تنقطع منذ تشكيله، وذلك تبعاً للتغيرات في استراتيجيات القوى العالمية وما تحتوي عليه من امكانيات، وقدرات تدفع به لاتباع اداء استراتيجي مغاير لسابقه وأكثر انسجاماً مع تطلعات واهداف تلك القوى، وبذلك عدّ التغيير سمه أساس من سمات النظام الدولي، إذ يبدأ التغيير في النظام الدولي باستجابة القوى العالمية لمعطيات أو أحداث جديدة، أو يكون عبارة عن طموحات وتطلعات مختلفة تؤدي إلى اختلاف الثوابت الراسخة والقناعات السابقة، ومن ثم تولد افكار جديدة تغير من الفكر الاستراتيجي وتتضجه، وهو ما يدفع بالقوى الكبرى إلى إيجاد آليات وادوات جديدة لإدارة تفاعلاتها ومحاولة اكسابه مشروعية، أو إعطاء وتوافر مبررات عقلانية للتغيير والتحول التي ترغب به، من خلال الوقائع والمتغيرات الدولية وما يمكن توظيفه لخدمة ذلك التغيير (14).

أولاً: المتغيرات الدولية

تعد اهم التغيرات في النظام الدولي تلك التي شهدتها ميزان القوى الدولية، إذ تعرض توازن القوى الدولي لخلل فادح منذ نهاية الحرب الباردة، إذ فتح تفكك الاتحاد السوفييتي الباب واسعاً للولايات المتحدة لسيطرت هيمنتها على النظام الدولي دون منازع، ومثل العدوان الأمريكي - المدعم بتحالف دولي واسع- على العراق مطلع التسعينيات ذروة النفوذ الأمريكي؛ ثم جاءت هجمات الحادي عشر من سبتمبر لتوفر فرصة جديدة للولايات المتحدة لفرض نفوذها عبر العالم، فاحتلت أفغانستان والعراق ودفعت باتجاه تغيير أنظمة الحكم في كثير من دول العالم الثالث عبر مشروع نشر الديمقراطية، مما أحدث اختلالات سياسية واجتماعية في العديد من الدول لا تزال اثارها شاخصة، وعلى الرغم من استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي إلا أن العقد الأول من الألفية الثالثة شهد بداية تحولات مهمة في ميزان القوى الدولي، فالصعود الأمريكية، هذه التحديات طرحت اسئلة حول مصير الامن الجماعي، إذ ان المستفيد الاول من تجارة السلاح هي الشركات متعددة الجنسيات المنتجة له، واهمها مجموعة "كاريل" النشطة جداً في قطاع الأسلحة الثقيلة والطائرات المقاتلة والاتصالات العسكرية، وهذه التجارة لا زالت الاقتصادية السريع للصين - والذي بدأ في سبعينيات القرن الماضي- تعاضم في التسعينيات حتى باتت الصين مع نهاية العقد الماضي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، متفوقة على العملاق الآسيوي الآخر اليابان، وشهد

العقدان الماضيان عودة سريعة لروسيا - وريثة الاتحاد السوفيتي السابق- إلى المشهد الدولي بقيادة الرئيس -فلاديمير بوتين- الذي أحسن استثمار ثروات البلاد النفطية لبناء اقتصاد أكبر وإعادة تطوير ترسانة الاسلحة التي تمتلكها البلاد.(15)

كما يمكن القول بأن العولمة فضلاً عن التكتلات الاقتصادية الكبرى تعد من أبرز السمات الجديدة للنظام الدولي على الصعيد الاقتصادي، ولم تقف دول العالم بوجه عام والدول العربية بوجه خاص بعيدة عن مؤثرات تلك المستجدات ولاسيما أن لتلك المؤثرات انعكاسات فاعلة على المقومات السياسية للدول، لما تحمله مبادئ العولمة من مضمون عبرت عنها مقولاتها والتي تؤكد على عالمية الاقتصاد الرأسمالي، والاعتماد على النموذج الغربي للتنمية ، وسقوط الحدود السياسية لها، وانتهاء مفهوم القومية، وتآكل الحواجز الثقافية، وانتشار التقدم التكنولوجي وعولمة المعلومات.(16)

في ظل الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت المعرفة والاختراع والابتكار والإبداع أساس الثروة والنفوذ والأسلحة الرئيسية للريادة الاقتصادية، وأصبح التقدم الحاصل لا يقاس بحجم الصادرات والواردات، بقدر ما يقاس بالقدرة على ملاحقة التطور التقني وثورة المعلومات والاتصالات، وهو الأمر الذي أدى إلى فرض تحديات متزايدة على الدول النامية والمتقدمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وبدأت تطرح تساؤلات وشكوكاً حول إيجابية كل تطور تقني، وبالإضافة إلى ذلك إن التطور التقني في مجال التسليح، أدى إلى انحسار المنتجات الصناعية وسيطرة الإنتاج العسكري، مما يشكل تحدياً على حياة الإنسان على الكرة الأرضية بسبب كثرة انتشار الأسلحة التقليدية والخفيفة وأسلحة الدمار الشامل وصعوبة مراقبتها وضبطها، كما أن التطور التقني في مجال محاربة الإرهاب شكل تحدياً لحقوق الإنسان.(17)

كما وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، اختصاراً في الديمقراطية وحقوق الانسان وانتشار واسع للنزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل ونمو تيارات العنف والارهاب والجريمة المنظمة والتجارة بالمخدرات، وهي تنوع بنسب متفاوتة في أفريقيا واسبيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية واوروبا والولايات المتحدة تغذي وترفد النزاعات الدولية سواء اكانت نزاعات داخلية او حدودية او اقليمية، ويزداد تهديد الامن السلم الدوليين مع اعلان الحرب على الارهاب، الذي اصبح ظاهرة عالمية، ترافقت مع ظواهر العنف والجريمة المنظمة والتي استفادت من معطيات العولمة التكنولوجية لتنظيم اساليب العمل والأهداف مع إيجاد بؤر عالمية مؤاتية في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية واتساع دائرة الفقر وانحدار القيم الاجتماعية والانسانية وطغيان العولمة المادية، وتفاقم النزاعات الأهلية والدولية.(18)

ثانياً: المتغيرات الإقليمية

إذ جذبت سياسة تركيا الخارجية الكثير من الانتباه أخيراً، سواء على صعيد الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو الولايات المتحدة، وبالفعل فقد مرت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة ونوعية نشاط أنقرة في منطقة الشرق الأوسط، فقد أعادت تركيا اكتشاف الشرق الأوسط، بعد أن تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعقود، وخلال مرحلة الحرب الباردة، بل وعقبها، كان النشاط التركي في المنطقة محدوداً، وعادة ما يتم في إطار السياسات الخارجية للولايات المتحدة، أما اليوم فإن تركيا في سبيل إنهاء انفصالها

المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط، ورغم أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد، منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن تغييراً نوعياً قد طرأ على طبيعة هذا الدور أخيراً (19).

فقد أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا نهاية عام 2002، إلى تحوّل شامل في سياسة تركيا الخارجية، إذ شمل هذا التحول بطبيعة الحال سياساتها إزاء المنطقة العربية، وكانت سوريا في قلب هذا التحول، إذ ازداد حضورها وأهميتها وبخاصة بعد عام 2006، ما أعطى دفعة قوية للمشروع التركي على الصعيد الإقليمي (20). من خلال الآتي:

- تسوية النزاعات القائمة في بيئتها المجاورة، وتقديم مساعيها الحميدة لمساعدة الدول المجاورة العربية لها.
- التدخل في الصراعات الناتجة عن الثورات العربية لعام 2011، بتقديم حل عملي لمختلف الأطراف الفاعلة في هذه البلدان، من خلال تجربتها السياسية، باعتبارها أنموذج يمكن الاقتداء به للخروج من الأزمة (21).

ولا يخفى تأثير العمق والنقل الحضاري لتركيا الذي أعاد إليها نهضتها من جديد، بعد ذبولها وانكفائها امام الحكم العسكري والتاريخ الطويل من الانقلابات التي بدا منذ عام 1960 وظلت ظاهرة مسيطرة إلى عام 2016، حتى استعادت تركيا دورها ومكانتها داخليا وخارجيا، مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في عام 2002، عندما اعتمد مؤسسوه على استحضار العمق التاريخي لشخصية الدولة التركية، الضاربة جذورها في الحضارة الاسلامية وهو النجاح الذي مهد له تجارب أخرى سابقة سعت نحو إعادة احياء تركيا بوساطة عمقها الاستراتيجي والحضاري (22).

إنّ تصاعد الدور التركي في ضوء النجاحات التي حققتها حكومة اردوغان نحو ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا والحفاظ عليه والقيام بدور فاعل ومؤثر اقليميا لتكون لاعبا ومؤثرا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية، ولأجل تحقيق هذا الدور المتنامي قامت الحكومة التركية بمجموعة من السياسات الا وهي (23):

- استمرار الدعم الشعبي لحكومة اردوغان على مواصلة سياسة إقليمية فاعلة.
 - الانتهاء من الاصلاحات الداخلية في إطار حل سلمي للمشكلة الكردية وتحقيق النجاح بعد ذلك.
 - إنسجام السياسة الخارجية التركية مع السياسة الامريكية العامة، إذ تعد تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية كأنموذج ينبغي إعتماها من قبل الولايات المتحدة في المنطقة.
 - هناك حاجة للولايات المتحدة والدول العربية والغربية لان تلعب تركيا دور اساسي وفاعل للتعويض عن الدور الإيراني.
 - تعدد العلاقات والتي لا تقتصر على محور واحد الذي يسمح لتركيا أن تقوم بدور مهم في الساحة الإقليمية.
- وفضلا عن الدور التركي، تحظى إيران بموقع إستراتيجي مهم في منطقة الشرق الأوسط التي تعد من أهم المناطق الحيوية في العالم، وأن إدراكها لهذه الأهمية إلى جانب ما تتمتع به من عمق تاريخي وثقافي وحضاري، فضلاً عن ما تمتلكه من طاقة بشرية وموارد طبيعية وقوة عسكرية كبيرة، جعلها تصبو إلى الريادة الإقليمية، فإيران لم تخف رغبتها وسعيها لبسط نفوذها وقوتها في الشرق الاوسط لتصبح في مصاف الدول الإقليمية الكبرى، فالميزات الجيوستراتيجية والتاريخية تُمكنها من اداء دور اقليمي بارز، والتواجد في قلب الأحداث والازمات الإقليمية، ولذلك توظف الامكانات المتمثلة، بالثقافة، واللغة، والقدرة، على المناورة في السياسة الخارجية، مما يؤهلها إلى أن تطرح نفسها كقطب اقليمي يتجاوز الدور المشارك إلى الدور الفاعل والمؤثر في الأحداث والقضايا الإقليمية (24).

أدت إيران دوراً كبيراً فيما يتعلق في الحالة السورية منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا عام 2011، إذ شكل الملف السوري من أهم الملفات الإستراتيجية على سلم أولويات الدبلوماسية الإيرانية، وذلك بحكم طبيعة العلاقات السياسية والإستراتيجية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية السورية، إذ يُمثل التحالف السوري- الإيراني تحالفاً وثيقاً في طبيعته، وقائماً على تصورات لا تتعلق برؤى مصالح أو قرب جغرافي فحسب، بل القضية تتعلق بمقدرات وثوابت فكرية وإيديولوجية، لم تتعرض للهزات يوماً على مدى تلك العلاقة (25).

يعد النظام السوري هو الحليف الاستراتيجي لإيران في المنطقة، مما جعل الدعم الإيراني للنظام قائم على أن أي تهديد للنظام في سوريا يعد تهديداً لإيران، وبذلك تمكنت إيران من تحقيق أهدافها الدبلوماسية، من خلال التغييرات التي حدثت في المنطقة والتي تعد تطوراً إيجابياً في سياسة إيران الخارجية تجاه ما تطمح إليه في منطقة الشرق الأوسط، وأخذت إيران تدرك تطور الأحداث في سوريا، مما فرض عليها التدخل بعدما ترسخت القناعة لديها أن تقاوم الأحداث في سوريا ستجعل النظام في حافة الهاوية مما جعلها تزيد من دعمها من أجل بقاء النظام (26).

وعلى هذا النحو تتطرق إيران في تحركاتها الإقليمية من منطلقات أن مساهمة إيران في القضايا الإقليمية يؤدي إلى تثبيت الدور السياسي الأمني لإيران في المنطقة، بل ويزيد من الأهمية الإستراتيجية لها في النظام العالمي، لذلك زاد الاتجاه الإقليمي في السياسة الخارجية الإيرانية، انطلاقاً من أن سياسة التحوط الإستراتيجي تجنب إيران المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتأمين مصالحها في المنطقة، وهكذا مارست إيران قدرتها العسكرية وأهميتها الإستراتيجية كقوة إقليمية "وازنة" بحسب حسابها ويستحيل تجاوزها (27).

المحور الثالث: نمط الصراعات المستقبلية

إن ما وصلت إليه الحروب البشرية اليوم تعتمد في الأساس على خلق تناقضات ما بين الدولة والمجتمع باستغلال الوسائل كافة لأحداث الخلل في العلاقة بينهما، إذ يقول الكاتب "سمير فرج": أن الأجيال الجديدة من الصراعات تعتمد في استراتيجيتها على احتلال العقول لا الأرض، وبعد إحتلال العقول سيتكفل المحتل بالباقي، فهو يستخدم العنف المنظم، مستغل جماعات عقائدية مسلحة، وعصابات التهريب المنظم، والتنظيمات الصغيرة المدربة، من أجل صنع حروب داخلية تنتوع ما بين اقتصادية، وسياسية، واجتماعية للدولة المستهدفة، وذلك لاستنزافها عن طريق مواجهتها لصراعات داخلية بالتوازي مع مواجهة التهديدات الخارجية العنيفة (28).

فالتقدم التكنولوجي الذي عرفته صناعات الأسلحة في بداية القرن لم يمنع الحرب العالمية الأولى من الإندلاع، والتطور المتزايد باختراع الطائرات والغواصات والدبابات وغيرها لم يقف حائلاً أمام نشوب الحرب الكونية الثانية، ومنذ أن وجد السلاح النووي فأن النزاعات المسلحة في العالم لم تختف بل لم يقل عددها عن ذي قبل، وهي وأن لم تنشب بين الدول النووية مباشرة إلا أنها إحتدمت بالوساطة أو بالوكالة عبر الدول الحليفة لها (29).

فما يمكن قوله إن الحرب هي حالة تتموضع تبعاً للظروف التي تساعد في استمرارها، لكن الاكيد في الموضوع أن الحرب قامت منذ القدم وهي اليوم باقية وستبقى إلى الابد، فالطبيعة البشرية لم تتغير و كذلك الجوهر الفعلي للحرب، فهناك تأثير متبادل بين التقدم التكنولوجي ومعلوماتي وتأثيره في علاقات الإنسان في كل أبعاده، فبعد أن عاش الإنسان في شح معلوماتي عصوراً طويلة أصبح اليوم يعيش في فائض

معلوماتي، الامر الذي سيؤثر حتماً في الإدراك وفي عملية إتخاذ القرار خصوصاً فيما يتعلق بالحرب واستعمال العنف أو الوسائل الأخرى _
الفضاء الإلكتروني _ لتحقيق الاهداف السياسية في القرن الحادي والعشرين(30).

أولاً: الحروب التقنية

الحروب التقنية والتي تندرج ضمنها حرب المعلومات التي يعرفها "سيرجي قره" هي نشاط اتصالي مخطط له لا يحمل عنفاً يوجه نحو العدو ويوجه من السلطات نحو شعوبها ويوجه نحو الشعوب الصديقة.. ويتم تحت غطاء حالة من الرضا يخلو فيها الخطاب من صيغة الاوامر وصفة الاستعلاء، ولكنه يأتي محمل بالقيم الزائفة والغرض المخادع والرسائل الكاذبة ذات المغزى عبر "اليات التلاعب" لتقبل الواقع بصورة قد نراها تتعارض مع مصالحنا، وبطرق غير واضحة أو مفهومة وموجهة نحو امر خفي على العقل، ويبدأ هذا النشاط بخطوات بطيئة وتدرجية عبر عمليات الاعتياد دون صدمة، ولا الم، ويتدرج هذا الاعتياد ليولد حالة من الاعتياد الخالي من اي امل في الخلاص أو محاولة تحرر خلاقة. كما تعني الحرب المعلوماتية في حال وقوعها سيحاول كل من اطراف الصراع الحاق الضرر بالآخر من خلال ائتلاف المعلومات أو السطو عليها وإساءة استخدامها بما يلحق الضرر بالضحية أو يحقق للمعتدي فوائد لا يستحقها، بمعنى أن اطراف الصراع سيحاولون تحقيق التفوق في مجال الحرب المعلوماتية على الاطراف الأخرى(31).

ويرى هيربرت شيلر ان حرب المعلومات (هي نشاط اتصالي مخطط له بوضع اسس عملية تداول المعلومات والصور بعد معالجتها وتقيحها واحكام السيطرة عليها، تلك الصور والمعلومات التي تحدد معتقداتنا ومواقفنا، بل وتحدد سلوكنا في النهاية، لإنتاج افكار وتوجهات موهمة أو مضللة لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي.. بغرض استحداث معنى زائف، والى انتاج وعي لا يستطيع ان يستوعب بإرادته الشروط الفعلية للحياة القائمة، أو أن يرفض سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي)(32).

وإن الانتصار في هذه الحروب لا يأتي عن طريق التدمير المادي للعدو وانما من خلال تدمير عملياته التنظيمية من الداخل، واهمها تكمن في قدرته على تحليل المعلومات والواقع أن هذا الافتراض يعكس الطبيعة التي تتسم بهل نمط التفاعلات في عصر المعلومات، وكما يرى المحلل الامريكي الاستراتيجي "توفلر" في ان (عصرنا يتميز بتغير حاد في العلاقة بين الملموس وغير الملموس في وسائل الانتاج، كما في التدمير، وغير الملموس قد يكون خاصيتنا في الوقت الحاضر) اي بمعنى ان حقل المعلوماتية من المواد الغير ملموسة اصبح يستخدم كوسيلة من وسائل التدمير وهو خاصية وقتنا الحاضر، كما ان اطراف هذه الحرب منتشرون في مختلف انحاء العالم(33).

كما وأصبح الفضاء الإلكتروني ساحة جديدة للصراع بشكله التقليدي وهو صراع ذو طابع تقني يعكس النزاعات التي تخوضها الدول أو الفاعلين من غير الدول، ويتمدد الصراع الإلكتروني بداخل شبكات الاتصال والمعلومات متجاوزاً الحدود التقليدية وسيادة الدول، وتكمن خطورة حروب الانترنت والشبكات في كون العالم اصبح يعتمد اكثر فاكثراً على الفضاء الإلكتروني لا سيما في البنى التحتية المعلوماتية العسكرية والمصرفية والحكومية، كون الفضاء الإلكتروني هو مجموع شبكات الحاسوب في العالم وكل ما ترتبط به وتتحكم فيه هذه الشبكات، فهو لا يقتصر على الانترنت الذي يتكون من شبكة مفتوحة مكونة من شبكات متصلة مع بعضها، بل يشمل الانترنت إلى جانب العديد من شبكات الحاسوب السرية الأخرى التي لا يمكن الوصول إليها عبر الانترنت(34).

ونتيجة انتشار الاسلحة الحديثة والتوجيه والقيادة الالكترونية في مجال العلوم التطبيقية، ظهر مصطلح حرب الفضاء الإلكتروني الذي لم يكن واضحاً في تسعينيات القرن المنصرم، وكان الاعتقاد السائد بأنه مفهوم يشير الى العمليات المعلوماتية أو جانب من الحرب النفسية، أو إلى استخدام الدعاية في توجيه نتائج الحرب، لذا اختلف الباحثون والخبراء في وضع مفهوم واضح ومحدد للحرب الإلكترونية بالرغم من ذلك قدموا مفاهيم ضمن إختصاصاتهم المختلفة، عرفها البعض بأنها: (اعمال تقوم بها دولة تحاول من خلالها اختراق اجهزة الكمبيوتر والشبكات التابعة لدول أخرى بهدف تحقيق اضرار بالغة أو تعطيلها) ويجد آخرون بأنها: (تشير إلى اي نزاع يحدث في الفضاء الإلكتروني ويكون له طابع دولي)(35).

ووفقاً لتقرير صدر عام 2020 عن وزارة الأمن الداخلي الأمريكية(DHS) ، أكبر التهديدات للأمن القومي لم تعد الحرب النووية أو الحرب التقليدية، بل أصبحت الحرب الإلكترونية والإرهاب وأنشطة التأثير الأجنبي والتكتلات الاحتكارية الدولية والهجرة غير الشرعية والكوارث الطبيعية التهديدات الرئيسي، وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يتسبب نمو الأنظمة الموزعة، والحوسبة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والعملات المشفرة، والتكنولوجيا الحيوية، وتغير المناخ في حدوث تحول أكثر حدة، بسبب هذه التغييرات الناشئة، من الصعب التنبؤ بما ستبدو عليه ساحات القتال في المستقبل، ومع ذلك، فإن دراسة التقنيات الناشئة والديناميكيات المتغيرة تسمح ببعض الاستنتاجات والتعميمات المؤقتة.(36)

- 1- سباق أسلحة الكم: وقوع حوادث سيبرانية مثل اختراق مؤسسات أميركية حكومية يوضح الحقيقة الصارخة للحرب الإلكترونية.
- 2- طائرات بدون طيار: منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، نما استخدام المركبات الجوية القتالية التي تعمل بدون طيار - والمعروفة اختصاراً "يو سافس" (UCAVs)- نمواً كبيراً. وأسباب هذا التحول تشمل الحد من المخاطر، وتحسين العمليات عن بعد والمنافسة بين الدول، والرغبة في تقليل مخاطر الإصابات ونمو عمليات مكافحة الإرهاب.
- 3- الجنود العالميون: من المؤكد أن هؤلاء المقاتلين من اللحم والدم الذين ما زالوا في ساحة المعركة بحلول عام 2050 سيكون لديهم وحدات دعم آلية لمساعدتهم في كل شيء تقريباً، وتعتبر روبوتات ساحة المعركة نقطة محورية رئيسية لوكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية المعروفة اختصاراً بـ"داربا" (DARPA) والمطورين الآخرين الذين يرغبون في إنشاء آلات يمكنها تحمل مسؤولية التعامل مع العمليات الصعبة أو الخطيرة.

4- ثانياً: الحروب بالوكالة

- 5- هناك تعريفات عدة تطرقت إلى تعريف الحرب بالوكالة اصطلاحاً، إذ يعرف جيرانت هيوز (Geraint Hughes) الحرب بالوكالة من نطاق ضيق بالقول "مجموعة شبه عسكرية غير حكومية تتلقى المساعدة المباشرة من قوة خارجية" فيما يعرف كل من: هوفمان (Hoffman) وبنيت (Bennett) وفنمور (Finnemore) بالقول: "صورة من صور التدخل العسكري القائم على استخدام السلاح أو التهديد باستخدامه، والتي تقوم بها دولة ضد دولة أخرى كوسيلة من وسائل الضغط" ويعرفها ميتشل فراستبرغ تعريفاً يصفها بالقول: "ان الوضع الشائع بين الدول المتنافسة وبدلاً من المواجهة البشرية فيما بينهما، تلجأ إلى دعم مجموعات متمردة في دولة أخرى لأجل نشوب نزاع حقيقي فيها" واخيراً يعرفها تيرون (Tyrone) بأنها: "تدخل عسكري هدفه التأثير في شؤون دولة أخرى عن طريق استخدام السلاح أو التهديد بارتكاب اعمال عنف مسلح، تنفذها مجموعة مسلحة مدعومة من الدولة المتدخلة"(37).

- 6- مع انتشار الصراعات الداخلية، وتساعد حدة تنافس القوى الإقليمية والدولية، عاد الاهتمام الاكاديمي والسياسي في نظرية الوكالة proxy theory في العلاقات الدولية، كإطار تفسيري يسهم في فهم ديناميات تلك الصراعات، وطبيعة الأدوات التي تعتمد عليها التدخلات الخارجية، بالمنطقة.
- 7- وبالأساس تعني فكرة الوكالة proxy ان طرفا خارجيا (الراعي) يفوض وكلاء عنه للقيام بمهام ما لتحقيق مصالحه دون حضوره مباشرة، وهي علاقة تستند الى توافق اهداف الطرفين، لكنها تكفل الطرف الاول القدرة على التأثير في سلوكيات الآخر وتوجيهها لمصلحه دون تحمل المسؤولية المباشرة، وتنبثق من تلك الفكرة - التي انتقلت من علوم الاقتصاد والادارة الى حقل العلاقات الدولية- مفهوم "الحرب بالوكالة" كاستراتيجية بديلة اقل تكلفة من الحروب المباشرة بين الدول، إذ يشير إلى صراع بين قوى خارجية على المصالح والنفوذ، يتم خوضه بشكل غير مباشر على ارض دولة ثالثة، عبر استقطاب اطراف محلية موالية لمصالحها في مواجهة أخرى معادية لها(38).
- 8- في حين يصفها دكتور مالك محسن العيسوي في كتابه (الحروب بالوكالة) بأنها: " تلك الحروب الاهلية أو الإقليمية، التي يودي كل طرف من اطرافها أو بعضهم دورا بالوكالة من غيرها خدمة لمصالحها في منطقة الحروب "(39).
- 9- كما يقصد بها "حالة من الحرب تمتاز بدمويتها وطول مدتها وتعدد جبهاتها، ويصعب فيها التفريق بين المقاتلين وغير المقاتلين، والجندي والمدني، والسياسة والحرب" وهناك من يُعدها "حرب لا تشنها جيوش نظامية ضد أخرى وفقا لقانون النزاعات الدولية المسلحة، ويستخدم المقاتلون لا يُمثلون دول رسمية_ تكتيكات الحرب غير التقليدية في مواجهة جيوش نظامية، ويعتمدون على شبكات قتالية مرنة، ولهم قدرة عالية على امتصاص الضربات، ولا يشغلهم العامل الزمني"(40).
- 10- وفي جيل هذه الحرب لا تكلف الدولة نفسها عبء ارسال قواتها والياتها العسكرية إلى دول أخرى للدخول في مواجهات مسلحة مباشرة، بل تلجأ إلى تمويل الجماعات المسلحة وتدريب المقاتلين داخل اراضي الدول التي تسعى للسيطرة على مقدراتها وإرادتها حتى تمكن تلك الجماعات من فرض سيادتها على الحكم والادارة، وبذلك يتحقق هدفها في فرض التبعية لها(41).
- وتعني الحروب بالوكالة "امتناع اللاعبين الاصليين عن النزول إلى الميدان، وتسليحهم لاعبين محليين يقومون بالقتال عوضا عنهم، وهي بالوقت نفسه حرب استنزاف، حرب لا ينتصر بها اي طرف، وليس فيها لا غالب ولا مغلوب أنها حرب طويلة الامد، ينجم عنها نتائج غير المتوقعة كلما طالت، وتثير الارهاب، وتودي إلى مآسي انسانية، ويتسع نطاقها وتورط الاطراف الأخرى في منطقتها، وتتحول إلى وضع رهن غير قابل للحل، واجتذب هذا النمط من التدخلات غير المباشرة في مناطق الصراع العديد من الدول الباحثة عن تحقيق مصالحها بتكلفة منخفضة، إذ لا تودي الوكالة فحسب إلى خفض عدم التورط المباشر، ولكن تتيح على الأقل نظرياً السيطرة على التصعيد بين المنافسين الدوليين، فعلى سبيل المثال أن اسرائيل تستهدف وكلاء ايران في سوريا، دون اللجوء إلى مواجهة مباشرة معها، أيضا قد تعفى الحروب بالوكالة من المسؤوليات القانونية نظرا لسرية علاقات الراعي- الوكيل، وما ينتج من قدرة على الانكار، بما يجعل الراعي لا يصطدم بالمبادئ الدولية الرئيسية كالسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية على ادارة السياسات الخارجية للدول، بخلاف أن الوكلاء انفسهم قد يكونوا اكثر دراية وقبولا من الرعاة، في ادارة ديناميات مناطق النزاعات، بحكم معرفتهم باللغة، والسياق الاجتماعي ولم تعد العلاقة بين الرعاة والوكلاء في مناطق النزاع غير مباشرة أو حتى سرية في بعض الحالات، فالطرفان قد يوجدان معا وبشكل صريح وعلني مثل التدخل الروسي المباشر في سوريا لدعم نظام الاسد في سبتمبر 2015، بل أن الوكالة باتت تتجه في بعض الحالات إلى النمط الجيوسياسي لتأسيس علاقات وادوار

اقليمية ممتدة للرعاة، فايران مثلاً تسعى للربط بين العراق وسوريا ولبنان واليمن، كمنطقة نفوذ استراتيجيتها في الشرق الاوسط عبر اجتذاب وكلاء هوياتيين يدعمون نفوذها المذهبي، كذلك اصبحت علاقات الوكالة في مناطق الصراع تؤسس لمحاور اقليمية ودولية متضادة، وهو امر برز جلياً في صراعات الشرق الاوسط (تعاون امريكي مع قوى دولية واقليمية لدعم المعارضة المسلحة في سورية، في مواجهة تعاون بين روسيا وايران وحزب الله لدعم النظام السوري)(42).

وتتنوع اطراف الحرب بالوكالة لتشمل الجماعات المسلحة والدولة القومية والشركات العسكرية والامنية الخاصة وفاعلو الشبكة، كما تتعدد اسبابها ما بين سياسة ادارية واقتصادية، وبالتالي لقد اختلفت مفاهيم الحروب وانواعها عبر العصور التي مرت بها البشرية فمع كل تطور حاصل في النظام الدولي يرافقه تطور في انواع الحروب يواكب التطورات المتسارعة في الاسلحة والتقنيات العسكرية، كما ان كل نوع من الحروب التي ذكرت في المحور الثالث كانت بمثابة اداة لتحقيق استراتيجيات صناع القرار، الهدف منها مغايرة الاسلوب التقليدي للحروب، فضلاً عن اسلوب المباغته والمفاجئة في إستراتيجية خوض الحرب ضد العدو مما دفع صناع السياسات اللجوء الى الفنون في استخدام استراتيجيات الحرب الحديثة ومنها الحرب بالوكالة التي حققت اهداف لا يمكن تجاهلها في اثناء الحرب الباردة ومستمرة الى وقتنا الحالي بأنماط وامكانيات وخصائص واليات جديدة مواكبة لسنوات القرن الحادي والعشرين.(43)

الخاتمة:

شهدَ النظام العالمي العديد من المتغيرات في السياسة الدولية وعلى كافة الاصعدة لاسيما تلك التي تخص طبيعة الحروب والصراعات ما بين الدول، والتي ترجمت بأشكال وانواع البعض منها حديث غير متكرر، والبعض الاخر مستجد لأنماط سابقة بصيغ متطورة تواكب حداثة وتطور النظام العالمي، مما ادى الى التغيير في السياسة الدولية التي بدورها مسئولة عن ادارة الحروب المستقبلية، وبطبيعة الحال ان المتغيرات التي يشهدها النظام العالمي تؤثر بشكل او بأخر على نمط الحروب المستقبلية وبالتالي على الأمن والسلم الدوليين التي تشكل الحروب ابرز تهديداته.

كما شهدت البيئة الدولية في القرن الحادي والعشرين العديد من التطورات والتحويلات التي شملت جميع مفاصل الساحة الدولية وبالأخص على الصعيد الامني، اولى تلك التحويلات كان ما يخص الدولة والتحول الذي طرأ على بعض الدول لتصبح تحت مسمى (الدولة الفاشلة) كما يصفها البعض، اذ اصبحت تلك الدول ذات تأثير في البيئة الدولية لكونها اصبحت حاضنة لكل ما يهدد الامن العالمي بما فيها الجماعات العنيفة، ومنظمات تجارة الاسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر وايواء المرتزقة، اي كل ما يشكل تهديد للسلم والامن الدوليين، واصبحت مصدر لتحقيق اهداف العديد من الدول، كما ظهرت جماعات مسلحة غير حكومية ذات تنظيم عالي الدقة، وقوة تأهلها لان تقوم بكيان يشبه الدولة وما اطلق على هذه الجماعات بتسمية الارهاب العالمي، الذي شهد من خلاله العالم بيئة أمنية مضطربة اعادت رسم الاستراتيجيات الأمنية للدول الفاعلة في النظام الدولي ومن ضمنها استراتيجية الحروب المستقبلية.

دفع التغيير الحاصل في البيئة الدولية والاقليمية إلى التغيير في نمط الصراعات المستقبلية من صراعات تقليدية من حيث الاطراف والوسائل والادوات، إلى حروب الفضاء الالكتروني كساحة جديدة للصراع الغير التقليدي وهو صراع ذو طابع تقني يعكس النزاعات التي تخوضها الدول أو الفاعلين من غير الدول، ويتمدد الصراع الإلكتروني بداخل شبكات الاتصال والمعلومات متجاوزاً الحدود التقليدية وسيادة

الدول، والحرب بالوكالة التي لا تكلف الدولة نفسها عبء ارسال قواتها والبايتها العسكرية إلى دول أخرى للدخول في مواجهات مسلحة مباشرة، بل تلجأ إلى تمويل الجماعات المسلحة وتدريب المقاتلين داخل اراضي الدول التي تسعى للسيطرة على مقدراتها حتى تمكن تلك الجماعات من فرض سيادتها على الحكم والادارة، وبذلك يتحقق هدفها في فرض التبعية لها.

(1)Ikram Barkan, Internal conflicts after the events of September 11, 2001 from the perspective of the failed state – a study of the state of conflict in Sudan, doctoral thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Batna, Algeria, 2017, p. 80.

(2)Previous source, p. 82.

(3)Ali Jassim Muhammad, A Study of Failed State Indicators and Its Impact on International Security, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, College of Political Science, University of Baghdad, Issue (77-78), 2019, p. 219.

(4)Same source, p. 226.

(5) Wael Mahmoud, The Failed State between Concept and Standard, National Defense Magazine, Lebanon, Issue (99), 2017, via theInternet:<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%B1>

(6)Same source.

(7)Muhammad Abbas Mohsen, The War on Non-State Armed Parties in Iraq and Syria (A Debate Between International Law and the Concept of Sovereignty), Ofoq Center for Studies and Strategic Analysis, Justice Press, Baghdad, D.T., p. 81.

(8)Rajeev chaudhy, Violent Non–state Actors Contours, Challenges and consequences, Claws Journal (center for land warfare studies), (knowledge world, new Delhi), winter2013, p170.

(9)Ahmed Abdel Aleem, The repercussions of militia agents on state security, International Politics Journal, Theoretical Trends Supplement, Egypt, Issue (218), 2019, p. 21.

(10)Muhammad Abbas Mohsen, previously mentioned source, pp. 83–84.

(11)Ismail Sabri Moqlad, International Political Relations – Theory and Reality, Academic Library, Cairo, 2011, pp. 93–94.

(12)Shahrazad Adamam, Violent Non–State Actors: A Study in the Conceptual Framework, Arab Politics Journal, Issue (8), Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2014, p. 81.

(13)Muhammad Abbas Mohsen, previously mentioned source, p. 90.

(14)Muhammad Maysar Fathi, Change in the International System and the Centers of Global Power – A Future Vision, Tikrit Journal of Political Science, Tikrit University, Issue 4, 2015, pp. 109_110.

(15)Muslim Omran, after Trump’s policies.. This is how the balance of power in the world is shifting!, Al Jazeera website, dated 3/8/2019, date of access to the website 12/2/2021, via the International Information Network, the Internet .: <https://www.aljazeera.net/blogs/2019/3/8/%D8%A8%D8%B9%D8%AF>

(16)Weam Al-Sayyid Othman, The Impact of International System Variables on Arab Regional Security: A Fundamental Study of the Role of Political Ecology Theory, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Faculty of Commerce, Port Said University, Issue (9), 2021, p. 164. Available at the following link:https://jocu.journals.ekb.eg/article_125282_d3b85039d11074a5069b7c8867549dce.pdf

- (17) Ibrahim Ahmed, The World State and the New World Order, doctoral thesis (published), Faculty of Social Sciences, University of Sania-Oran, Algeria, 2010, p. 188. Available at the following link :<https://theses.univ-oran1.dz/document/04201001t.pdf>
- (18) Imad Gad, The impact of the change in the international system on NATO, International Politics Journal, Al-Ahram Center for Strategic and International Studies, Egypt, Issue (134), October 1998, p. 15.
- (19) Natalie Tucci, Dimensions of the Turkish Role in the Middle East, date of access to the website 11/15/2020, via the International Information Network:
<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1651.aspx>
- (20) Ali Hussein Bakir, The Geostrategic Dimensions of the Iranian and Turkish Policies towards Syria, Al-Arabi Center for Research and Policy Studies, Doha, 2013, date of access to the website 11/23/2020, via the International Information Network
<http://www.dohainstitute.org/release/1976fc12-ad17-4b8a-9155-e1374e06bb0>
- (21) Yahya Al-Sayyid Omar, Turkish soft power, components of the rise in international relations, Dar Al-Usul Al-Ilmiyyah, Istanbul, 2019, p. 83.
- (22) Yahya Al-Sayyid Omar, previously mentioned source, p. 90.
- (23) Muhammad Abdel Maqsood Al-Khatib, Turkish Foreign Policy Towards the Arab Revolutionary Countries 2007-20014, Master's Thesis, College of Graduate Studies, Al Al-Bayt University, Jordan, 2015, pp. 88-89.
- (24) Abdul Zahra Sahib Ali, Iran's Regional Role (Opportunities and Challenges), 1st edition, House of Wisdom: Baghdad, 2019, pp. 25-26.
- (25) Yasser Abdul Hussein, Iranian Foreign Policy (The Future of Politics during the Era of President Hassan Rouhani), 1st edition, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2015, p. 232.
- (26) Nabil Al-Atoum, Iran and the Options to Overthrow Assad, Umayyah Center for Research and Strategic Studies, Amman, Issue (4), 2015, p. 2.
- (27) Firas Abbas Hashem, Trends in the Rise of Iranian Strategic Hedging Approaches and Their Similarities in the Space of Regional Transformations, Iranian Orbits Magazine, Arab Democratic Center, Berlin, Issue (4), 2019, p. 72.
- (28) Sayed Abdul Nabi Muhammad, Conflict of Nations and Fifth Generation Wars, 1st edition, Arab Press Agency Publishers, Egypt, 2019, p. 315.
- (29) Ghassan Al-Azzi, Power Politics, The Future of the International System and the Great Powers, Center for Strategic Studies, Research and Documentation, Beirut, 2000. p. 73..
- (30) Elias Hanna, The Future of War in the Twenty-First Century: The Middle East as a Model, 1st edition, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2014, p. 276..
- (31) Yasser Bakr, Information War, 2nd edition, Egyptian Book House, Cairo, 2017, pp. 24-25.
- (32) Herbert Schiller, Mind Manipulators, translated by: Abdul Salam Radwan, The World of Knowledge, a monthly cultural book series issued by the National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 1999, p. 17.
- (33) Previous source, p. 20.
- (34) Richard Clarke and Robert Nick, Cyber Warfare: The Next Threat to National Security and How to Deal with It, Emirates Center for Research and Strategic Studies, United Arab Emirates, 2012, p. 93..

- (35)Ali Hussein Bakir, Electronic Wars in the Twenty–First Century, Al Jazeera Center for Studies, Qatar, 2012, date of access to the website 1/29/2020, via the Internet :.www.aljazeera.net/encyclopedia
- (36)Ragheed Ayoub, Life in the year 2050.. These are the tools of future wars, an article published on the Al Jazeera news channel website on 9/7/2021, access date 12/13/2021, via the Internet :.
<https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2021/7/9/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2050-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A>
- (37)Bashir Subhan Ahmed, The position of international law on proxy war (fourth generation wars), Tikrit University Journal of Law, Issue 2, 2019, p. 75.
- (38)Khaled Hanafi Ali, Agency Changes and Risks in Conflict Areas, Journal of International Politics, Theoretical Trends Supplement, Al–Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Volume (54), Issue (218), 2019, p. 3.
- (39)Malik Mohsen Al–Issawi, Proxy Wars – International Crisis Management in the American Strategy, 1st edition, Al–Arabi Publishing and Distribution, Cairo, 2014, p. 64.
- (40)Muhammad Reda, The War of the New Generation in the Middle East, Al–Youm Al–Sabea Magazine, Cairo, 5/18/2019, date of access to the website 2/12/2020 via the International Information Network :.
m.youm7.com
- (41)Halima Koksha, The Proxy War in the Middle East and Israel’s Security, Star newspaper, translation: Turk Press, 6/16/2017, date of access to the website 2/12/2020, via the International Information Network :
<https://www.tukpress.co/node/35784>
- (42)Khaled Hanafi Ali, previously mentioned source, p. 3.
- (43)Samar Mahdi Jabbar, Proxy Wars in the Twenty-First Century “Selected Models”, Master’s Thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, 2021, p. 50.